

## سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع

### The criminal judge authority to requalify the facts

أ.د. زواقري الطاهر

جامعة عباس لغرور ، خنشلة

[zouagritahar@gmail.com](mailto:zouagritahar@gmail.com)

تاريخ القبول: 2019/06/06

بلايلية معمر، باحث دكتوراه (\*)

جامعة عباس لغرور ، خنشلة

[maamar.belailia@yahoo.fr](mailto:maamar.belailia@yahoo.fr)

تاريخ الإيداع: 2018/11/08

تاريخ المراجعة: 2019/06/02

### الملخص:

إنَّ القاضي الجزائي، و هو ينظرُ في الدعوى العمومية، يَخضعُ لمبدأ هائمٍ مُرتبطٍ بضمانات المُحاكمة العادلة، ألا وهو "مبدأ تقيّد المحكمة بالحدود العينيّة للدعوى العمومية"، و الذي بمقتضاه يُحظر على القاضي أن يؤاخذ المتهم عن واقعةٍ لم ترفع بها الدعوى؛ غير أن هذا المبدأ لا يُمكن أن يكون عائقاً أمام القاضي في ممارسة سلطة منحها إياه القانون و فرضها عليه في ذات الوقت، ألا وهي "إعطاء الوقائع المُختر بها تكييفها القانوني الصّحيح"، فالقاضي الجزائي مُقيّد بالوقائع وحدها دون التكييف القانوني الذي تصبغه عليها جهة المتابعة (النيابة العامة أو المدعي المدني)؛ و سبيل القاضي لتقويم الخطأ الذي يتبيّن له في تكييف الواقعة هو ما اصطُح عليه في الممارسة العمليّة للقضاء الجزائي بـ "سلطة إعادة تكييف الوقائع"؛ و هذه السلطة من الناحية العمليّة تتخذ إحدى الصّورتين: إمّا تعديل التهمة عن طريق إضافة أو إسقاط عناصر و ظروف تتكوّن منها أو تقترن بها، و إمّا تغيير لوصف التهمة بالانتقال من فئة مُسمّاة في القانون إلى فئة أخرى؛ و يُقابل سلطة القاضي في إعادة تكييف الوقائع واجبٌ مرتبطٌ بحقوق الدفاع و ضمانات المُحاكمة العادلة، ألا وهو تنبيه المتهم بالممارسة المُحتملة لهذه السلطة، حتى يتسنى له تحضير دفاعه على أساس التكييف الجديد المُحتمل.

الكلمات المفتاحية : تكييف الوقائع، التكييف القانوني للواقعة، تكييف الواقعة الجزائية، تعديل التهمة، تغيير وصف التهمة، التقيّد بحدود الدعوى، واجب التكييف، حقوق الدفاع عند إعادة التكييف.

### Résumé:

Le juge pénal, en statuant sur l'action publique, est tenu d'un principe si important et relatif aux garanties du procès équitable, c'est « le principe de la restriction du tribunal aux limites de l'action publique ». Ce principe, interdisant au juge de demander des comptes au détenu pour des faits qui ne représentent pas l'objet de l'action publique soulevée, ne devrait pas être un obstacle entravant le juge d'exercer le pouvoir qui lui est confié et imposé à la fois par la loi c'est « le pouvoir de statuer sur la qualification exacte des faits ». Cependant, le juge pénal est strictement lié aux faits seuls et non pas par la qualification établie par la partie poursuivante (ministère public ou partie civile) et afin de redresser une erreur dans la

(\*) المؤلف المراسل.

qualification, il devrait impérativement recourir à un moyen dénommé par la pratique jurisprudentielle algérienne « le pouvoir de requalification des faits ». En fait, sur le plan pratique, ce pouvoir a deux formes: soit la modification de la prévention en ajoutant ou excluant des éléments ou des circonstances à cette dernière, soit le changement de la qualification en passant d'une classe nommée dans la loi à une autre. Et ce pouvoir de requalification se heurte à une obligation relative aux droits de la défense et aux garanties d'un procès équitable, cette obligation consiste à avertir le prévenu de tout exercice potentiel de ce pouvoir, pour qu'il puisse préparer sa défense selon cette nouvelle qualification probable.

**Mots clés :** qualification des faits, qualification juridique des faits, qualification pénal, modification de la prévention, requalification des faits, restriction aux limites de l'action publique, devoir de qualifier, droits de la défense.

### المقدمة:

إنَّ القاضي الجزائي، وقد أعطاه القانون سلطة الفصل في الدعوى العمومية، فإنه لا يمكنه ممارسة هذه السلطة بصورة تلقائية؛ فطالما لم يتم إخطاره بالوقائع محل تلك الدعوى فإنه لا سلطان له عليها، ولا يجوز له تحت أيِّ مُبرِّرٍ مُناقشتها أو التحقيق فيها، ومن بابٍ أولى الفصل فيها، فالقاعدة التي كانت تسري في زمنٍ ما في بعض التشريعات الجزائية المُقارنة لا سيما التشريع الفرنسي، والتي مفادها أن "كلَّ قاضٍ هو مُدعٍ عامٌّ" قد ولَّت و اندثرت ولم يعد لها وجود؛ و الوقائع التي يُخطَرُ بها القاضي الجزائي يتمُّ صياغتها في مرحلة سابقة وفقاً لتكييف قانونيٍّ معيَّن تُضفيه عليها الجهة التي أخطرت هذا القاضي؛ و بمُجرَّد أن تدخل هذه الوقائع في حوزة القاضي الجزائي للفصل فيها فإنها تخرج نهائياً من حوزة جهة الاتهام أو الادعاء، إذ لا يبقى لها بعد ذلك سوى مباشرة الإجراءات المتعلقة بالخصومة الجنائية تحت رقابة قاضي الموضوع الذي يعود إليه وحده القولُ الفصل في الوقائع التي أخطرها؛ و لعلَّ من بين أهمِّ تلك الضمانات المُقرَّرة لصالح المتهم خلال مرحلة المحاكمة هو مبدأ "تقيّد المحكمة بالحدود الشخصية و الموضوعية التي أُقيمت بها الدعوى العمومية"، و مفاد هذا المبدأ أنه يُخطَرُ على القاضي الجزائي أن تتعدَّى سلطته في المحاكمة إلى أشخاصٍ لم تُقمَّ ضدَّهم تلك الدعوى، كما يُحظرُ عليه أيضاً محاكمة المتهم عن وقائع لم يُخطَر بها هذا القاضي ولم ترفع بها الدعوى العمومية ضدَّه؛ و هذا المبدأ الذي يُقيّد سلطة القاضي الجزائي هو اليوم من أهمِّ ضمانات المحاكمة العادلة؛ غير أنَّ السُّؤال الذي تعنُّ الحاجة إلى الإجابة عليه هو: هل أن خضوع القاضي الجزائي لمبدأ "التقيّد بالحدود العينية للدعوى العمومية" يعني غلَّ يده عن البحث في التكييف القانوني الصَّحيح للواقعة التي أُخطَر بها، و ذلك في الأحوال التي يَظهرُ له فيها أن التكييف الذي أسبغته جهة المُتابعة على الواقعة لا ينطبق عليها؟؛ و للإجابة عن هذه الإشكاليَّة التي يَطرحها موضوع البحث، فإنني اعتمدت خطة تتكوَّن من مبحثين: تعرَّضت في الأوَّل إلى الإطار النظري الذي يحكم سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع التي تمَّ إخطاره بها؛ في حين تعرَّضت في المبحث الثاني إلى الإطار العملي و التطبيقي لهذه السُّلطة؛ و قد حرصت على بيان موقف القانون و القضاء و الفقه من كلِّ ذلك.

### المبحث الأوَّل: الإطار النظريُّ لسلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع

إن سلطة القاضي الجزائي في تكييف الوقائع يحكمها مبدأين أساسيين، الأوَّل مُقيّد له، و يلتزم بمُوجبه بعدم الخروج عن نطاق الواقعة التي أخطرها قانوناً، و هو ما يُعرف فقهاً بقاعدة "التقيّد بالحدود العينية للدعوى العمومية"، أمَّا المبدأ الثاني، فإنه . و على عكس الأوَّل . يمنحه سلطةً مُعتبرة في البحث عن التكييف القانوني

الصَّحیح للواقعة، و يُعرف فقهاً بقاعدة "عدم التقيّد بتكبير جهة المتابعة"؛ و سوف أتعرضُ إلى كلّ من هذين المبدئين في المطلبين التاليين.

### المطلب الأوّل: تقيّد القاضي بالحدود العينيّة للدعوى العمومية

سوف أتعرضُ لهذه القاعدة التي تحكم سلطة القاضي الجزائري في إعادة التكبير، و ذلك في ثلاثة فروع، فأخصّصُ الأوّل منها لبيان ماهية القاعدة، و الثاني لعرّض الأساس الذي تقوم عليه، في حين أخصّصُ الفرع الثالث لتحديد مفهوم "الواقعة" التي علمها مدارُ هذه القاعدة و يقع على القاضي واجب التقيّد بها.

#### الفرع الأوّل : ماهية قاعدة "تقيّد المحكمة الجزائية بالحدّ العينيّ للدعوى العمومية"

يُجمع الفقه على تقيّد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية بشقيها العيني و الشخصي، و يُعبّرُ عن الشقّ العيني للمبدأ بمبدأ "عينيّة الدعوى الجنائية"، و الذي بمقتضاه لا يجوز للمحكمة أن تسند إلى المتهم واقعة أخرى بخلاف ما رُفعت به الدعوى و لو كان للواقعة أساسٌ من التحقيقات؛ بينما يُعبّرُ عن الشقّ الشخصي للمبدأ بـ "شخصيّة الدعوى الجنائية"، و الذي بمقتضاه لا يجوز للمحكمة أن تدين أشخاص آخرين غير من أُقيمت عليهم الدعوى و لو ثبت إسهامهم في الجريمة المنظورة أمامها<sup>(1)</sup>؛ و ما يهّمنا في موضوع بحثنا هو الشقّ الأوّل من هذا المبدأ، ألا و هو قاعدة عدم تقيّد القاضي الجزائري بالحدود العينيّة للدعوى العمومية التي تدخل في حوزته. فالمحكمة الجزائية مُقيّدة بطلبات الخصم المنوط به رفع الدعوى الجنائية و مباشرتها و هي النيابة العامة، فإذا كانت هذه الدعوى هي وسيلة النيابة العامة في طرح الخصومة الجنائية على المحكمة، فإنه يتعيّن على تلك الأخيرة الالتزام في نظرها للدعوى بالخصومة كما طرحتها النيابة العامة من حيث وقائعها، فلا يجوز للمحكمة أن تحكم في وقائع لم ترفع عنها الدعوى، و هذا ما يُعبّرُ عنه بمبدأ عينيّة الدعوى<sup>(2)</sup>؛ و هكذا فإنه لا يجوز للقاضي الجزائري التصديّ لوقائع لم ترد في ادعاء النيابة العامة أو المدّعي الشخصي أو أمر الإحالة الصّادر عن قضاء التحقيق<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني : الأساس الذي تقوم عليه هذه القاعدة

إنّ مبدأ تقيّد المحكمة الجزائية بالوقائع المُقامة بها الدعوى يُعدُّ نتيجة حتميّة لمبدأ الفصل بين وظيفتي الادعاء و الحكم، فالأوّل من اختصاص النيابة العامة كقاعدة عامّة، و الثانية من اختصاص قضاة الحكم<sup>(4)</sup>؛ و رغم أنّ قانون الإجراءات الجزائية الجزائري لم يُفرد لمبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام و الحكم نصّاً خاصّاً، إلاّ أنه تضمّن في المقابل نصّاً يمثّل بحقّ تطبيقاً لهذا المبدأ، و ذلك في باب "محكمة الجنائيات"، ألا و هو الفقرة الأولى من المادة 260 من قانون الإجراءات الجزائية و ذلك بعد تعديلها<sup>(5)</sup> بموجب المادة السادسة من القانون رقم 17 . 07 المُعدّل و المُتمّم لقانون الإجراءات الجزائية<sup>(6)</sup>، حيث نصّت على : « لا يجوز للقاضي الذي سبق له نظر قضية، بوصفه قاضياً للتحقيق أو الحكم أو عضواً بغرفة الاتهام أو ممثلاً للنسبة العامة، أن يجلس للفصل فيها بمحكمة

1. محمود أحمد طه، مبدأ تقيّد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية 2003، ص 20.

2. مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة دون سنة الطبع، ص 142.

3. حسن الجوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان 1997، ص 477.

4. حسن الجوخدار، المرجع نفسه، ص 477.

5. كانت المادة 260 قبل تعديلها تتحدّث فقط عن قضاء التحقيق و أعضاء غرفة الاتهام دون أعضاء النيابة العامة.

6. منشور في الجريدة الرسمية عدد 20 لسنة 2017، المؤرّخة في 29 مارس 2017.

الجنایات»؛ و في فرنسا فإن قاعدة الفصل هذه ما هي إلا تعبيرٌ عن مبدأ سَامِي مُستخلصٌ من طرف المجلس الدستوري و الذي مفاده أنه ((في مادة الجنج و الجنایات، الفصل بين السلطات المُكفَّة بالدعوى العمومية و سلطات الحُكم تُسهمُ في المحافظة على الحرية الفردية))، كما أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و رغم عدم النصّ على هذا المبدأ في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلا أن الاجتهاد القضائي لهذه المحكمة إعتبر هذا المبدأ نتيجة ضروريةٌ مُتطلّبات جِيَاد القاضي، و اعتبرت في أحكام لها صادرة بتاريخ 1984/10/26 و 1997/02/25 و 1997/09/24 إشتراك قاضي سبق له نظر القضية بوصفه عضو نيابة عامة إهمالاً من طرف جهة الحُكم<sup>(1)</sup>؛ كما أن اجتهاد الغرفة الجنائية لمحكمة النقض في فرنسا يَصُبُّ في نفس هذا الاتجاه سواء قديماً (مثلا قرار في 1922/02/10 و 1925/11/20) أو حديثاً (مثلا قرار في 1990/04/26) مؤسساً قضاءه على مُقتضيات المادة 06 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنصّ على حق الفرد في أن تنظر قضيتّه محكمة مُحايدة<sup>(2)</sup>؛ و هناك جانبٌ آخر من الفقه<sup>(3)</sup> يرى أن أساس قاعدة تقيّد المحكمة بالحدود العينية للدعوى العمومية هو مبدأ قرينة البراءة، فإذا كان اتهام إنسانٍ باقتراح جريمة يأتي تخالفاً مع أصل البراءة الثابتة فيه، و يُعتبر استثناءً على مقتضاه، ممّا لا ينبغي التوسّع فيه، و هذا يُلقى على عاتق الاتهام إقامة الدليل عليه، و يُلقى على القاضي ألاّ يحكم على المتهم إلاّ عن يقينٍ بإدانتته عمّا أسند إليه و عنه بالذات، و يتفرّع عن هذا أنه لا يسوغ أن يُجري تعديلا أو تحويراً يكون من شأنه تكثيف الخروج عن هذا الأصل أو يُحاكمه عن واقعة لم يتضمّن أمر الإحالة أو ورقة التكيلف بالحضور، و تأسيس هذه القاعدة على مبدأ أصليّة البراءة في الإنسان يتّسق مع اتخاذه أساساً لحق المتهم في المحاكمة العادلة على سندٍ من القول أنه من غير الجائز انسلاخ الفرع عن أصله.

### الفرع الثالث : المقصود بالواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية

إذا كان مبدأ تقيّد المحكمة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى واضحاً في ظاهره، إلاّ أنه يُثير الكثير من المشكلات في تطبيقه، كما أنه يحتاج إلى تحديد نطاقه، ذلك أن التلازم بين ما فصل فيه الحكم و بين ما رُفِعَت به الدعوى يقتضي بيان مقصود وحدة الواقعة<sup>(4)</sup>. لقد نصّت المادة 250 من قانون الإجراءات الجزائية على : « لا تختص محكمة الجنایات بالنظر في أي اتهام آخر غير وارد في قرار غرفة الاتهام »، كما نصّت المادة 364 في باب الجنج على : « إذا رأت المحكمة أن الواقعة موضوع المتابعة لا تكوّن أي جريمة في قانون العقوبات أو أنها غير ثابتة أو غير مسندة للمتهم قضت ببراءته من المتابعة »، و هي نفس الصياغة التي اعتمدها المادة 404 في باب المخالفات، و نفسها تقريباً التي تضمّنّها نصّ المادة 84 من قانون حماية الطفل. يُفهم من هذه النصوص أن القاضي الجزائي يكون دائماً مُقيّداً بالواقعة التي أخطر بها بغضّ النظر عن طريقة هذا الإخطار؛ و عليه فإنه لا بدّ لنا من تحديد المعيار الذي من شأنه أن يُبين معنى "الواقعة" التي تقيّد القاضي الجزائي بحيث لا يجوز له الخروج عنها أثناء نظره في الدعوى العموميّة و فصله فيها.

إنّ الفيصل في بيان التزام المحكمة بعينيّة الدعوى من عدمه هو تماثل الواقعة المحكوم فيها و الواقعة المرفوعة عنها الدعوى أو بعدم تماثلها، و يتحقّق هذا التماثل إذا كانت الواقعة التي فصلت فيها المحكمة تملك ذات

<sup>1</sup> - Frédéric Desportes et Laurence Lazerges-cousquer, Traité de procédure pénale, troisième édition, ECONOMICA, Paris, 2013, p 198 et 1902.

<sup>2</sup> Frédéric Desportes et Laurence Lazerges-cousquer, op.cit ; p 198.

<sup>3</sup> حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، دون سنة الطبع، ص 267.

<sup>4</sup> مأمون سلامة، المرجع السابق، ص 144.

المقومات المادية والمعنوية التي يتكوّن منها الركن المادي والمعنوي للتهمة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو أمر الإحالة، فإذا اختلفت الواقعتان في عنصر من هذه العناصر كنا بصدد واقعة جديدة لا تملك المحكمة الفصل فيها إلا استثناءً<sup>(1)</sup>؛ فالواقعة المنسوبة إلى المتهم - والواجب تقييد المحكمة بها - تتسع لتشمل أركان الجريمة وما تتضمنه من عناصر خاصة وظروفها المؤثرة في بنيانها القانوني<sup>(2)</sup>، فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بالإدانة أو البراءة في واقعة أخرى غير التي رفعت بها الدعوى ولو كان التحقيق شملها أو تبينتها المحكمة في أثناء المحاكمة، فإذا رفعت الدعوى على شخص لارتكابه تزويراً في مُحَرَّرٍ وثبت للمحكمة أنه لم يُزَوَّرْ فلا يجوز لها أن تعاقبه على واقعة تزوير أخرى لم تكن محلّ اتهام<sup>(3)</sup>، كما لا يجوز للمحكمة أن تغيّر التهمة بأن تسند للمتهم وقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه، كما لو قُدِّم إلى المحاكمة بتهمة الضرب فأدانته المحكمة عن واقعة الضرب وواقعة سب المجني عليه كذلك، أو أن يُقدّم بتهمة ضرب شخص معيّن فتدينه عن واقعة ضرب شخصٍ ثانٍ غير المجني عليه الأول، أو أن يُقدّم بتهمة تزوير إيصال معيّن فتدينه المحكمة عن تهمة تزويرٍ أخرى لم ترفع بها الدعوى، أو يُقدّم بتهمة شروع في قتل فتدينه عن السرقة ليلاً مع حمل السلاح أو يُقدّم بتهمة إدارة محل بغير ترخيص فتدينه المحكمة عن ممارسة العمل دون شهادة صحيّة<sup>(4)</sup>؛ ومن الأمثلة أيضاً على عدم جواز نظر المحكمة في واقعةٍ أخرى غير التي رفعت بها الدعوى المتابع من طرف النيابة العامة من أجل الإهمال في التسيير فقط، فتدينه المحكمة من أجل اختلاس أموال عمومية وذلك بإضافة واقعة أخرى لم يجر التحقيق فيها، ممّا يجعل قضاءها هذا مخالفاً للقانون<sup>(5)</sup>، والمتهم المتابع بتهمة مخالفة التعليمات العسكرية والذي تتمّ إدانته بعد إعادة تكييف الوقائع إلى جنحة المشاركة في مشاجرة وأعمال عنف لم تكن أصلاً محلّ متابعة<sup>(6)</sup>، والمتهم المتابع بجناية الاغتصاب في مكان واحد في حين يتضمّن سؤال الإدانة واقعة اغتصاب أخرى لم تُذكر في قرار الإحالة الصّادر عن غرفة الاتهام<sup>(7)</sup>.

### المطلب الثاني: قاعدة عدم تقييد القاضي الجزائري بتكييف جهة المتابعة للوقائع

إن سلطة القاضي الجزائري في إعادة تكييف الواقعة تستمدّ شرعيّتها بشكلٍ مباشرٍ من قاعدة "عدم التقييد بتكييف جهة المتابعة"؛ وسأحاول من خلال هذا المطلب التعرّض إلى الأسس التي تستند عليها هذه القاعدة وتبرّر للقاضي اعتماد تكييف آخر للواقعة المُخطر بها دون التقييد بالتكييف الذي حُرِّكت به الدعوى العمومية.

#### الفرع الأوّل: الأساس الفقهي والقضائي لقاعدة عدم التقييد بتكييف جهة المتابعة للوقائع

يرجع أساس قاعدة عدم تقييد القاضي الجزائري بوصف التهمة المُحالّة عليه إلى اعتبارين أساسيين، الأوّل هو الطابع المؤقت للتكييف الذي تُرفع به التهمة إلى جهة الحُكم، في حين يتمثّل الاعتبار الثاني في الالتزام المُلقى على

1. مأمون سلامة، المرجع نفسه، ص 145.

2. محمود أحمد طه، المرجع السابق، ص 116.

3. عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 623.

4. انظر محمد زكي أبو عامر، الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2010، ص 815، وانظر أيضاً عوض محمد عوض، المرجع نفسه، ص 623.

5. قرار صادر عن المحكمة العليا بتاريخ 1984/05/29 عن الغرفة الجنائية الأولى فصلاً في الطعن بالنقض رقم 37573/ منشور بالمجلة القضائية للمحكمة العليا، العدد الثالث لعام 1989، ص 218.

6. قرار مؤرّخ في 1989/01/03 عن الغرفة الجنائية الأولى بالمحكمة العليا فصلاً في الملف رقم 63529، منشور في المجلة القضائية لعام 1991 عدد 01، ص 157 و 158.

7. قرار عن الغرفة الجنائية للمحكمة العليا، منشور في المجلة القضائية لعام 1992 عدد 02 فصلاً في الملف رقم 48950، ص 176.

عائق القاضي الجزائري، و المتمثل في وجوب البحث عن التكييف الصّحيح للواقعة التي يتم إخطاره بها، و سوف أتناول كلّ من هذين الاعتبارين فيما يلي :

**أولاً. الطابع المؤقت لتكييف جرمي الاتهام و التحقيق للوقائع :** إنّ التكييف الذي يتم إصباغه على الوقائع التي يُخطَرُ بها القاضي الجزائري هو تكييف مؤقت بطبيعته؛ فالقاعدة العامّة إذاً هي عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي أصبغته سلطة الاتهام على التهمة المعروضة على القضاء<sup>(1)</sup>. وقد اعتمدت محكمتنا العليا هذه القاعدة في عدّة قرارات لها<sup>(2)</sup>؛ كما أنّ بعض القضاء المُقارن عبّر عن الطابع المؤقت لتكييف جهة المتابعة بقوله أنّ الوصف الذي تُرفع به الدعوى ليس نهائياً بطبيعته و ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تزدّد الواقعة بعد تمحيصها و تقليبها بجميع كيُوفها و أوصافها إلى الوصف القانوني السليم، فضلاً عن كون وصف النيابة لا يعدو أن يكون إيضاحاً لوجهة نظرها في الوقائع<sup>(3)</sup>؛ و من بين المُبررات التي ساقها بعض الفقه الفرنسي هي أنّ هذا التكييف الأوّلي هو عملٌ حصريٌّ للنيابة العامة أو الطرف المدني، و يرتبط مع الوجهة التي ينويان إعطاءها للمتابعة، و لهذا فإنّ القانون ألزم قاضي التحقيق عند سماعه للمتهم في الحضور الأوّل بأن يُعلمه بالوقائع محلّ المُؤاخذه و لم يُلزمه بأن يُعلمه بالتكييف المُصبغ على تلك الوقائع، و هو ما ذهب إليه قضاء محكمة النقض الفرنسيّة في قرار لها في 12/03/1912، فتعمّد المشرّع استعمال لفظ "واقعة" ليس مُجرّد عبث، ذلك أنّ هذا اللفظ يُعبّر عن مادّيّة الأفعال المنسوبة للمتهم بدل استعمال لفظ "جريمة" الذي يُعبّر عن التكييف القانوني، و التحقيق الذي سوف يُباشره قاضي التحقيق من شأنه أن يكشف له عن التكييف الحقيقي و الصّحيح للوقائع<sup>(4)</sup>.

**ثانياً. التزام القاضي الجزائري بالبحث عن التكييف الصّحيح للوقائع :** إنّ المبدأ السائد فقهاً و قضاءً هو أنّ المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني المُصبغ على الفعل المُسند إلى المتهم، بل إنّه من واجها أن تمجّص الواقعة المطروحة بجميع كيُوفها و أوصافها و أن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، و يعني ذلك أن القاضي الجزائري يلتزم بأن يُكيّف واقعة الدعوى و أن يُعدّل هذا التكييف إذا ظهر أنه غير سليم، و من ثمة فإن التكييف

<sup>1</sup>. أحمد حسين حسين الجداوي، سلطة المحكمة في تعديل و تغيير التهمة الجنائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2010، ص 399.

<sup>2</sup>. انظر مثلاً قرار لها صادر بتاريخ 16/04/1974 عن الغرفة الجنائية الأولى فصلاً في الطعن رقم 9693، و قرار آخر في 29/04/1982 عن الغرفة الجنائية الثانية فصلاً في الطعن رقم 25085؛ و ممّا جاء فيهما: ((... إذا كانت جهات الحكم غير مُقيّدة بالوقائع المحالّة إليها بموجب ورقة التكييف بالحضور أو بموجب أمر أو قرار الإحالة و لا يجوز لها أن تفصل في واقعة أخرى غير التي عُرضت عليها، إلاّ أن ذلك لا يعني أنها مُقيّدة بالوصف القانوني الذي أُحيل من أجله المتهم بل إنه من الواجب عليها أن تعطي الوقائع وصفها القانوني الصّحيح على شرط أن تعلّل قضاءها تعليلاً كافياً...))، (جيلالي بغدادي، الإجتهد القضائي في المواد الجزائية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2002، ص 208 و 209).

<sup>3</sup>. انظر مثلاً: أحكام لمحكمة النقض المصريّة في 24/06/1958 و 28/04/1987 و 12/04/1998 و 20/03/2005 (عبد المنعم حسني، الموسوعة الماسية للقواعد القانونية التي قرّرتها محكمة النقض المصريّة، الجزء العاشر، مركز حسني للدراسات و الاستشارات القانونية و المحاماة، مصر، دون سنة الطبع، ص 525 و 531 و 536 و 537)، و أحكام نفس المحكمة صادرة في: 19/03/2012 فصلاً في الطعن رقم 01 لسنة 2010، و حكم آخر في 06/11/2008 فصلاً في الطعن رقم 34532 لسنة 77، و آخر في 01/12/2007 فصلاً في الطعن رقم 56687 لسنة 76، و آخر في 10/10/2007 فصلاً في الطعن رقم 19772 لسنة 68، و آخر في 04/04/2006 فصلاً في الطعن رقم 66149 لسنة 75، و آخر في 25/07/2004 فصلاً في الطعن رقم 15757 لسنة 63، و آخر في 12/03/2003 فصلاً في الطعن رقم 5369 لسنة 64 (هذه الأحكام و غيرها منشورة على الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصريّة التالي: [www.cc.gov.eg/Courts/Cassation\\_Court/Criminal](http://www.cc.gov.eg/Courts/Cassation_Court/Criminal))؛ و انظر أيضاً: قرار تعقيبي جزائي عدد 11026 صادر عن محكمة التعقيب التونسيّة في 13/10/1986، و قرار آخر عدد 38013 مؤرخ في 02/12/1992، (نشرية محكمة التعقيب التونسيّة س 87 ص 84 و 85، و نشرية 1992، ص 43 و 44)؛ و انظر أيضاً: حكم عن محكمة التمييز الكويتية الدائرة الجزائية 1995/11/20 فصلاً في الدعوى رقم 172 لسنة 1995، و حكم آخر في بتاريخ 06/06/1996 فصلاً في الدعوى رقم 120 لسنة 1995، و حكم آخر في 24/05/2005 فصلاً في الدعوى رقم 257 لسنة 2005، و حكم في 31/05/2005 فصلاً في الدعوى رقم 152 لسنة 2004؛ و انظر أيضاً: حكم عن المحكمة العليا اليمنية في 31/12/2004 فصلاً في الطعن رقم 20398.

<sup>4</sup> - Bernard Perreau, De la qualification en matière criminelle, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris 1926, p 48 et 49.

هو واجب وليس مُجَرَّد رخصة<sup>(1)</sup>؛ هذا وقد وصف جانب من الفقه التكييف بأنه سُلطةٌ و واجبٌ في نفس الوقت<sup>(2)</sup>، والقضاء الجزائي سائر<sup>(3)</sup> ما ذهب إليه الفقه في هذا الاتجاه، وكذلك القضاء المُقارن، والذي عبّر عن ذلك بأن المحكمة مُكَلِّفَةٌ بأن تُمَجِّص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيُوفها وأوصافها وأن تطبّق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيّد بالوصف الذي تُسبغه النيابة العامة على الفعل المُسند للمتهم<sup>(4)</sup>.

ويتربّب على قاعدة "التزام القاضي الجزائي بإعطاء الواقعة تكييفها القانوني الصحيح" نتيجة قانونية بالغة الأهمية، ألا وهي أنه يُحظرُ عليه القضاء ببراءة المتهم مُجَرَّد أن الواقعة المنسوبة إليه لا ينطبق عليها النص القانوني الذي تبنته جهة المتابعة أو التحقيق، فالقاضي ليس مُلزَمٌ بالتكييف الذي تضيفه هذه الجهة على الواقعة، وإنّما يجب عليه في مثل هذه الأحوال أن يبحث حول ما إذا كانت الوقائع التي في حوزته لا يُمكن أن تشكّل تكييفاً آخرًا، وهو ما استقرّ عليه قضاء محكمة النقض الفرنسية، ومن أمثلة ذلك أن يُتابع شخصٌ دخل إلى شقة، فإنه يجب على القاضي التحقق من مدى كون ذلك الفعل يُشكّل جريمة انتهاك حرمة المسكن إذا ما كان جرم السرقة المُتابع به غير قائم<sup>(5)</sup>، وقد أيد الفقه ذلك وأجمع عليه<sup>(6)</sup>. ومن المُبرّرات التي ساقها الفقهاء لقاعدة الالتزام بالتكييف الصحيح بدل القضاء بالبراءة هو أنّ هذا الالتزام يتعلّق بالوقائع بغض النظر عن التكييف الذي سيتمّ تبنيّه فيما بعد، فحجّية الشيء المقضي فيه تتعلّق بكلّ التكييفات المُحتملة بالنسبة لنفس تلك الوقائع، وهو ما يُمْنَع المتابعة لاحقاً على أساس تكييف آخر جديد<sup>(7)</sup>؛ ومن المُبرّرات أيضاً ما يتعلّق باعتبارات عملية، تتمثّل في أنّ ذلك الالتزام يُمكن من سرعة حسم المنازعات الجنائية، وهو ما يقتضي التزام المحكمة الجزائية بإنزال حكم القانون على واقعة الدعوى ولو بتغيير الوصف القانوني المرفوعة به دون حاجة إلى إيقافها وبدء الإجراءات من جديد إذا تبين أنّ الوصف غير صحيح<sup>(8)</sup>؛ ومن المُبرّرات كذلك أنّ مقتضيات مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومبدأ وجوب تسيب الأحكام الجزائية تقتضي كلّها إلزام القاضي الجزائي بتحديد التكييف القانوني السليم لواقعة الدعوى<sup>(9)</sup>.

<sup>1</sup> . محمد علي سويلم، تكييف الواقعة الإجرامية، رسالة دكتوراه، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2010، ص 212 و 213، وقد استشهد الباحث بعدة قرارات لمحكمة النقض الفرنسية نذكر منها : قرار في 1958/07/16، وآخر في 1959/12/16 وآخر في 1968/05/21، وآخر في 1969/06/07، وآخر في 1970/07/22، وآخر في 1980/10/20، وآخر في 1983/01/18، وآخر في 1986/11/25، وآخر في 1988/05/10، وآخر في 1991/02/14، وآخر في 1994/06/22، وانظر أيضاً :

- René Garraud, Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, tome 2, Librairie de Recueil Sirey, Paris 1932, p 332.

- Frédéric Desportes et Laurence Lazerges-cousquer, op.cit ; p 1903.

<sup>2</sup> - Frédéric Desportes et Laurence Lazerges-cousquer, op.cit ; p 376.

وقد استشهد المؤلفان بعدة قرارات للغرفة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية منها : قرار مؤرّخ في 1992/04/23، وآخر في 2006/05/11.

<sup>3</sup> . انظر مثلاً قراران صادران عن الغرفة الجنائية الثانية للمحكمة العليا مؤرّخان في 1974/04/16 فصلا في الطعن رقم 9693 وفي 1982/04/29 فصلا في الطعن رقم 25085 (سبق الإشارة إليهما).

<sup>4</sup> . انظر مثلاً : نقض جنائي مصري في 1963/03/02 وفي 1970/10/05 وفي 1998/04/12 (الموسوعة الماسية لعبد المنعم حسني، ص 520 و 526 و 531).

<sup>5</sup> - Christian Guéry et Bruno Lavielle, Le guide des audiences correctionnelles, Deuxième édition, Dalloz, Paris 2017, p 1028.

وقد استشهد هذان المؤلفان بعدة قرارات صادرة عن الغرفة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية منها : قرار مؤرّخ في 1964/05/06، وآخر في 1975/12/17، وآخر في 1976/11/17، وآخر في 1993/10/13، وآخر في 1997/01/22، وآخر في 2000/03/28، وآخر في 2005/05/31، وآخر في 2008/11/08 : وانظر أيضاً في نفس الاتجاه نقض جنائي مصري في 1997/11/17 (الموسوعة الماسية لعبد المنعم حسني، الجزء العاشر ص 522).

<sup>6</sup> - Serge Guinchard et Jaques Buisson, Procédure pénale, 10 ème édition, Lexis Nexis, Paris 2014, 1289 et 1349.

<sup>7</sup> - Christian Guéry et Bruno Lavielle, op.cit; p 1029.

<sup>8</sup> . محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص 215.

<sup>9</sup> . محمد علي سويلم، المرجع نفسه، ص 216 و 217.

### الفرع الثاني : الأساس القانوني لقاعدة عدم التقييد بتكييف جهة المتابعة للوقائع

إنَّ قانون الإجراءات الجزائية، ورغم أنه لم يتضمن نصًّا صريحًا يُقرّر باللفظ قاعدة عدم تقييد المحكمة الجزائية بالتكييف الذي تصبغه جهة المتابعة أو التحقيق على الوقائع وواجهها في البحث عن التكييف الصحيح لها، إلا أنه يتضمن نصوصًا يُفهم منها ضمناً تكريس تلك القاعدة؛ فبالنسبة لمحكمة الجنح، فإن المادة 357 من ق إ ج جاء فيها : « إذا رأت المحكمة أنَّ الواقعة تكوّن جنحةً قضت بالعقوبة »، فالمشرع لم يقيد القاضي بموجب هذا النصّ بالتكييف الذي رُفعت به الدعوى، فلو أراد العكس، لقرّر مثلاً "إذا رأت المحكمة أن الواقعة تكوّن الجنحة التي حرّكت بها الدعوى العمومية"؛ كما أن المشرع نصّ أيضاً في المادة 359 من ق إ ج على : « إذا تبين من المرافعات للمحكمة المختصة بواقعة منظورة أمامها كيفية قانوناً بأنها جنحة أن هذه الواقعة لا تكوّن إلا مخالفة قضت بالعقوبة... »، وهي حجّة أخرى على أن القاضي الجزائري مُلزَم بإعطاء الواقعة المخاطر بها وصفها القانوني الصحيح حتّى وإن تطلّب الأمر النزول بها من وصف الجنحة إلى وصف المخالفة؛ كما أنّ المشرع نصّ كذلك في المادة 362 من ق إ ج على : « إذا كانت الواقعة المطروحة على المحكمة تحت وصف جنحة من طبيعة تستأهل توقيع عقوبة جنائية، قضت المحكمة بعدم اختصاصها...»، وهو ما يُعدُّ حجّة أخرى في التدليل على التزام المحكمة بالتكييف وعدم ركونها إلى الحكم بالبراءة بدعوى أنّ نصّ المتابعة لا ينطبق على الواقعة المُخطرة بها؛ وُحجّتنا أيضاً فيما نقول هي أنّ المشرع نصّ في المادة 364 من ق إ ج على : « إذا رأت المحكمة أن الواقعة موضوع المتابعة لا تكوّن أيّة جريمة في قانون العقوبات أو أنها غير ثابتة أو غير مسندة للمتهم قضت ببراءته من المتابعة بغير عقوبة ولا مصاريف »؛ فصياغة هذه المادة تدلُّ بشكلٍ واضحٍ على أن البحث عن التكييف الصحيح للواقعة ليس مُجرّد سُلطة أو حق بيد القاضي الجزائري، وإنّما هو في ذات الوقت إلزام؛ وقد سلك المشرع نفس هذا الاتجاه سواء بالنسبة لقاضي المخالفات أو قاضي الأحداث وكذلك بالنسبة لقضاة الاستئناف وقضاة المحاكم العسكرية<sup>(1)</sup>. ولا يختلف الأمر بالنسبة لمحكمة الجنايات، فقد نصّت الفقرة الثانية من المادة 306 من ق إ ج على : « فإذا خلص من المرافعات أن واقعة تحتتم وصفا قانونيا مخالفا لما تضمّنه حكم الإحالة تعيّن على الرئيس وضع سؤال أو عدة أسئلة احتياطية »<sup>(2)</sup>.

كما أنّ هناك نصٌّ آخر في قانون الإجراءات الجزائية يدلُّ وبصفة واضحة على واجب المحكمة في إعطاء الوقائع تكييفها القانوني الصحيح، ويتعلّق الأمر بالفقرة الأولى من المادة 370، والتي تحدّثت عن جواز إعفاء المحكوم عليه من جزء المصاريف القضائية الذي لا يكون ناتجاً مباشرة عن الجريمة التي حصلت الإدانة بسببها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> انظر المواد 402 و 403 و 434 و 436 و 437 من قانون الإجراءات الجزائية، و المادة 84 من القانون رقم 15 . 12 المؤرخ في 15/07/2015، المتعلّق بحماية الطفل، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 39 لعام 2015، و المواد 164 و 166 و 167 و 179 مُكرّر 1 و 179 مُكرّر 2 من الأمر رقم 71 . 28 المؤرخ في 11/05/1971 المتضمّن قانون القضاء العسكري، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 38 لعام 1971 المعدّل والمتّم بموجب القانون رقم 18 . 14 المؤرخ في 29/07/2018، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 47 لعام 2018.

<sup>2</sup> لقد ورد في النصّ الفرنسي للمادة 306 عبارة : ((...que celle donnée par l'arrêt de renvoi...))، و عليه فإنّ الترجمة الصحيحة التي تتوافق مع هذه العبارة تكون "قرار الإحالة..." وليس "...حكم الإحالة...".

<sup>3</sup> المادة 370 : (( يجوز للمحكمة في الحالة التي لا تتناول فيها الإدانة جميع الجرائم التي كانت موضوع المتابعة أو لم تكن إلا بسبب جرائم كانت موضوع تعديل في وصف التهمة إمّا أثناء التحقيق أو عند النطق بالحكم وكذلك في حالة إخراج متهمين معيّنين من الدعوى، أن تُعفي المحكوم عليهم بنص مسبب في حكمها، من الجزء من المصاريف القضائية الذي لا ينتج مباشرة عن الجريمة التي نجمت عنها الإدانة في الموضوع)).



## المبحث الثاني: التطبيق العملي لسلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع

إن القواعد النظرية التي تحكم سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الواقعة . و التي تعرّضنا لها في المبحث الأوّل أعلاه . يتطلّب تطبيقها في الممارسة العمليّة أن يُميّز القاضي بين الصُّور التي يتجسّد من خلالها ذلك التطبيق العملي، فضلاً عن وجوب مُراعاته لضمّانات و حقوق الدفاع . خاصّة المتهم . حتى لا يتحرّف بتلك السلطة و يحيد بها عن مُتطلّبات المحاكمة العادلة؛ وهو ما سأتعرّض له في المطلبين التاليين.

## المطلب الأوّل: صُور التطبيق العملي لسلطة القاضي الجزائي في إعادة التكييف

إنّ سلطة إعادة تكييف الوقائع من طرف القاضي الجزائي تتجسّد من النّاحية العمليّة إمّا في تعديل التهمة، أو في تغيير وصف التهمة؛ و سأتعرّض لكلّ منهما على النّحو التالي :

## الفرع الأوّل : سلطة القاضي الجزائي في تعديل التهمة

سوف نتعرّض فيما يأتي إلى بيان ماهية هذه السُّلطة و شروط مُمارستها و ضوابطها، و حُدودها :

أولاً . ماهية هذه السُّلطة : إنّ تعديل التهمة هو إجراء مُقتضاه أن تعطي المحكمة التهمة تكييفها القانوني الصّحيح الذي ترى أنه أكثر انطباقاً على الوقائع الثابتة، بما يقتضيه ذلك من إضافة العناصر أو الظروف إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى، و التي تثبت من التحقيقات الأولية أو النهائية أو المرافعة في الجلسة<sup>(1)</sup> و لو كانت لم تُذكر بأمر الإحالة أو ورقة التكييف بالحضور<sup>(2)</sup>. فتعديل التهمة يكون بإضافة عُنصرٍ أو ظرفٍ جديدٍ إلى العناصر و الظروف التي رُفعت بها الدعوى و لو لم يُذكر في الوصف الأصلي الذي دخلت بموجبه الدعوى في حوزة المحكمة، فهذا التعديل يتضمّن تحويراً في كيان و بنيان التهمة الذي رُفعت بهما في أيّ من عناصرهما<sup>(3)</sup>. أمّا إذا كانت تلك الوقائع و العناصر لم يتناولها التحقيق النهائي و لم تجر عليها مرافعة الدفاع فلا يجوز للمحكمة تعديل التهمة<sup>(4)</sup>. و قد نصّت الفقرة الأولى من المادة 306 من ق ج على: « لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تستخلص ظرفاً مشدداً غير مذكور في حكم الإحالة إلا بعد سماع طلبات النيابة و شرح الدفاع »؛ و عليه فإنّ تعديل التهمة يكون من النّاحية العمليّة عن طريق إضافة ظرفٍ مُشددٍ لم يتم إيراد أصله في التكييف الذي أضفته جهة المُتابعة على الوقائع بحيث تُؤدّي عادةً الإضافة إلى تطبيق نصّ أشد على الواقعة؛ و عبارة "الظروف المُشدّدة" عبارة عامّة واسعة النطاق تنصرف أولاً إلى المعنى المألوف في القانون من هذا التعبير سواء أكانت هذه الظروف من شأنها تغيير وصف الجنحة إلى جنابة أم لا، كما تنصرف أيضاً إلى كافة العناصر المُختلفة المُكوّنة للتهمة، سواء أكانت مادّيّة أو معنويّة، و بعبارةٍ أخرى يُمكن تعريف كلمة "الظرف" هنا بأنها تشمل كافة الوقائع و العناصر الداخلة في بنيان الجريمة و التي من شأن أيّ منها أن يُحدث أثراً من حيث حكم القانون فيها<sup>(5)</sup>، و هو ما استقرّ عليه الفقه والقضاء.

<sup>1</sup> رءوف عبيد، المُشكلات العمليّة الهامة في الإجراءات الجنائية، الجزء الأوّل، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، مصر 1980، ص 246.

<sup>2</sup> محمود عبد ربه محمد القبلاوي، التكييف في المواد الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية 2003، ص 309.

<sup>3</sup> محمد أحمد علي المحاسنة، سلطة المحكمة الجزائية في بحث التكييف القانوني للتهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمّان 2013، ص 174؛ و انظر أيضاً: أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع السّابق، ص 470.

<sup>4</sup> محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع نفسه، ص 311.

<sup>5</sup> رءوف عبيد، المرجع السّابق، ص 247.

و من الأمثلة على ذلك إضافة ظرف الإصرار أو التردد أو الاقتران بجناية لتهمة القتل العمد (المادة 261 فقرة 01 و 263 فقرة 01 و 02 ق ع) <sup>1</sup>، وإضافة ظرف التعدد أو الليل أو الكسر أو استعمال مركبة أو استعمال العنف أو التهديد أو ضعف الضحية الناتج عن سنها أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو حالة الحمل لجنحة السرقة البسيطة (المادتين 350 مُكْرَّر و 354 ق ع)، وإضافة ظرف حمل سلاح إلى جنحة الضرب أو الجرح العمديين (المادة 266 ق ع)، وإضافة ظرف كون الفاعل أحد الوالدين الشرعيين أو غيرهما من الأصول الشرعيين أو له سلطة على الطفل (المجني عليه) أو يتولّى رعايته لجنحة ضرب أو جرح قاصر عمداً لم يتجاوز عمره 16 سنة (المادة 272 ق ع)، وإضافة ظرف الطابع الإرهابي أو التخريبي للفعل لكل جريمة من جرائم قانون العقوبات والقوانين الخاصة المكتملة له (المادة 87 مُكْرَّر 2 ق ع).

وقد يكون تعديل التهمة بإضافة عنصر يُؤدّي إلى تطبيق نصٍّ آخر عادةً ما يكون أكثر شدة؛ و من أمثلة ذلك إضافة عنصر العلنية في مخالفة السب غير العني المعاقب عليها بنصّ المادة 463 من قانون العقوبات، فيحكم قاضي المخالفات نتيجة لذلك بعدم الاختصاص النوعي لكون الواقعة تشكل جنحة السب وفقاً للمادتين 297 و 299 من نفس القانون؛ و من الأمثلة أيضاً تعديل الشروع إلى جريمة تامة، والإشتراك إلى فعلٍ أصلي. وقد استقرّ قضاء المحكمة العليا على إقرار سلطة القاضي الجزائي في تعديل التهمة بإضافة الظروف التي تقترن بالجريمة، والتي من شأنها تشديد العقاب متى تبيّن له من خلال المناقشات والمرافعات قيام ذلك الظرف <sup>(2)</sup>.

و بتبّع الاجتهاد القضائي الفرنسي، يُمكن القول بأنه استقرّ على أنه عندما لا تكون الوقائع التي لا تتضمنها التهمة متميّزة عن الواقعة الرئيسة، وأنها لا تكوّن سوى ظرف مُقترن بالجريمة، فإن القاضي يُمكنه أن يُخطّره تلقائياً من أجل القيام بإعادة التكييف، دون أن يكون المثل الإرادي للمتهم ضرورياً، على أن يتمّ تمكين هذا الأخير من الدفاع فيما يتعلّق بهذا الظرف <sup>(3)</sup>.

ثانياً. شروط وضوابط سلطة تعديل التهمة: يُمكن إجمالها فيما يلي:

1. أن تكون هذه الظروف قد تناولها التحقيق الابتدائي أو النهائي في جلسة المحاكمة؛ وذلك عملاً لمبدأ شفوية المناقشات <sup>(4)</sup> ووجهتها، والمنصوص عليها في نصّ المادة 212 من ق إ.ج.
2. أن يكون للظرف المُشدد صلةً بالواقعة الأصلية؛ فإذا ترتّب على إضافة ذلك الظرف إلى الواقعة الأصلية خروجها إلى واقعة جديدة ليس لها علاقة بالواقعة الأصلية فلا يكون للمحكمة الحق في إضافة هذا الظرف <sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - المشرع إستعمل في المادة 261 من ق ع مصطلح "جريمة القتل" للتعبير عن القتل مع سبق الإصرار أو التردد، علماً أن النصّ الفرنسي الذي وُضعت به هذه المادة إستعمل مصطلح "assassinat"، وهو مُصطلح يتوافق مع النصّ الفرنسي للمادة 255 من ق ع الجزائري، والتي جاء فيها: « Tout meurtre commis avec préméditation ou get-apens, est qualifié assassinat »  
<sup>2</sup> . انظر مثلاً: قرار صادر بتاريخ 15/07/1980 فصلاً في الطعن رقم 23129، وآخر في 07/12/1982 فصلاً في الطعن رقم 29819 يتعلق بظرف كون المحل مسكون أو معدّ للسكن في جناية وضع النار عمداً، وآخر في 08/07/1986 فصلاً في الطعن رقم 43446 (جيلالي بغدادي، الاجتهاد القضائي، جزء 3، ITCS édition، الجزائر، ص 12)، وآخر في 03/01/1989 فصلاً في الطعن رقم 52298 (المجلة القضائية لعام 1991 عدد 2، ص 207)، وقراري 10/02/1981 فصلاً في الطعن رقم 22755 و آخر في 02/02/1982 فصلاً في الطعن رقم 27186 (جيلالي بغدادي، المرجع نفسه، ص 47) وقراري 13/11/1983 فصلاً في الطعن رقم 28793 (مجلة قضائية لعام 1989 عدد 2 ص 306).

<sup>3</sup> - Juris-classeur de procédure pénale, tome 3, Lexis Nexis, Paris, 2004, fascicule 15 p 15, N° 130, (cass.crim 23/07/1962 et 04/01/1963 et 26/07/1965 et 22/12/1965 et 07/06/1979 et 09/07/1980 et 11/02/1981 et 21/02/1985 et 01/10/1987).

<sup>4</sup> . أنظر: محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع السابق، ص 311، وأحمد حسين حسين الجداوي، المرجع السابق، ص 501، وأحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 1102.

<sup>5</sup> . أنظر: محمد أحمد علي المحاسنة، المرجع السابق، ص 181؛ وأحمد حسين حسين الجداوي، المرجع نفسه، ص 511.

كما لا يجوز في مقام تعديل التكييف القانوني أن تضيف المحكمة واقعة جديدة تُعدُّ في ذاتها جريمة مُستقلَّة مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة مع الجريمة الأصلية المرفوعة بها الدعوى<sup>(1)</sup>.

3. أن تتمَّ إضافة الظرف المُشدَّد أثناء المُحاكمة وقبل الحكم في الدعوى: يقع على عاتق القاضي الجزائي واجب إخطار المتهم بظرف التشديد وبمحلّ التعديل الذي سوف يطال التهمة، وهو ما سأتعرَّض إليه في المطلب الثاني من هذا المبحث عندما أكون بصدد الحديث عن ضمانات المتهم المرتبطة بسُلطة إعادة التكييف.

4. أن تكون إضافة الظرف المُشدَّد قاصرةً على محكمة أوَّل درجة: بمعنى أنه يُحظرُ على جهة الاستئناف أن تقضي بتعديل التهمة عن طريق إضافة ظرف تشديد؛ والحكمة من ذلك هو أن إعطاء المحكمة الإستئنافية هذا الحق يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي<sup>(2)</sup>؛ غير أن هناك جانباً من الفقه يُقرُّ لجهة الاستئناف سُلطة تعديل التهمة بإضافة عناصر جديدة أو وقائع جديدة طالما أن تلك العناصر أو الوقائع التي استندت إليها في التعديل كانت معروضة على المحكمة أوَّل درجة، ودون أن يكون في ذلك مساسٌ بحق التقاضي على درجتين الذي مفاده فقط عدم حرمان الخصم من فصل أوَّل درجة في الوقائع المُكوِّنة لموضوع الدعوى<sup>(3)</sup>؛ غير أن محكمتنا العليا إشتطت لإضافة ظرف التشديد من طرف قاضي ثاني درجة ألا يكون الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده، وذلك إعمالاً لقاعدة "لا يُضار مستأنف باستئنافه"<sup>(4)</sup>.

ثالثاً. حُدود سُلطة المحكمة في تعديل التهمة: إنَّ المعيار الذي يُهتدى به في هذا الشأن هو ألا يكون من شأن التعديل إحداث تغييرٍ جوهريٍّ في عناصر التهمة إذا كان الحكم الصادر في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى أصلاً ليس من شأنه أن يحوز قوَّة الأمر المقضي فيه بالنسبة للواقعة الجديدة أو لم يكن هناك ارتباط لا يقبل التجزئة بين الواقعتين، أمَّا إذا كانت له هذه الحجية أو قامت حالة الارتباط، فمن غير المُتصوَّر أن يمتد الحظر ليشمل تلك الحالة و إلا ترتب على ذلك إفلاتُ المجرم من العقاب لمجرّد سهوٍ من النياية العامة من إمكان تدارك هذا السهو أو الخطأ في مرحلة المُحاكمة و إلا كان هناك تشتيت للعدالة الجنائية دون مُبرَّر<sup>(5)</sup>.

### الفرض الثاني: سُلطة القاضي في تغيير وصف التهمة

سوف نتعرَّض فيما يأتي إلى تحديد ماهية هذه السُلطة، مع بيان شروط مُمارستها وضوابطها:

أولاً. ماهية هذه السُلطة: إنَّ تغيير وصف التهمة هو إجراءٌ مُقتضاه أن تعطي المحكمة الفعل وصفه الصَّحيح الذي ترى أنه أكثر انطباقاً عليه من الوصف الوارد في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور، وهو لا يتضمَّن إدخال أيِّ ظرفٍ آخر في الوصف الجديد لم يكن موجوداً في القديم، وهو حقٌّ بدهيٌّ للمحكمة بل واجبٌ عليها بحكم التزامها بتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة في الدعوى لا يُقيدها في ذلك رأي النيابة

<sup>1</sup>. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2012، ص 1099.

<sup>2</sup>. أنظر: حسن الجوخدار، المرجع السابق، ص 576 و 577، وأحمد حسين حسين الجداوي، المرجع نفسه، ص 516.

<sup>3</sup>. أنظر: عوض محمد عوض، المرجع السابق، ص 829، ومأمون سلامة، المرجع السابق، ص 151 و 152، وأحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 1325.

<sup>4</sup>. انظر مثلاً: قرار في 1985/01/02 فضلاً في الطعن رقم 39130 (مجلة قضائية لعام 1990، عدد 2، ص 247)، و آخر في 1988/11/08 فضلاً في الطعن رقم 58835 (مجلة قضائية لعام 1990، عدد 2، ص 376)، وقد اعتمدت المحكمة العليا في قضائها هذا على نصّ المادة 433 فقرة 02 من قانون الإجراءات الجنائية.

<sup>5</sup>. مأمون سلامة، المرجع السابق، ص 151 و 152.

أو قاضي التحقيق أو مُستشار الإحالة<sup>(1)</sup>؛<sup>(2)</sup> وليس في هذه الإجازة خروجٌ على القاعدة التي توجب على المحكمة الإلتزام بالواقعة التي رُفعت بها الدعوى، لأن الوصف القانوني للواقعة لا يُعدُّ عنصرًا من عناصرها، وإنّما هو مُجرّد اسم يُطلقه القانون عليها، فإذا أخطأ من رفع الدعوى فأضفى على الواقعة تكييفًا أو أطلق عليها اسمًا أو وصفًا غير الذي أطلقه القانون عليها، كان للمحكمة، بل كان عليها أن تُنزلَ حكم القانون الصّحيح وأن تصفها بما يُناسبها، وأن تطبق عليها نصّ القانون الذي يجب تطبيقه عليها<sup>(3)</sup>. و تغيير التكييف القانوني مثلما ينصب على الواقعة ذاتها فإنه ينصب أيضًا على المُساهمة الجنائية، كإعادة تكييف الفعل الأصلي إلى اشتراك أو العكس، أو إعادة تكييف الاشتراك إلى تحريض على الجريمة، وهكذا<sup>(4)</sup>.

ثانيًا. شروط و ضوابط سُلطة تغيير وصف التهمة : و يُمكن إجمالها فيما يلي :

1. التقيّد الصّارم بالوقائع التي رُفعت بها الدعوى : إنّ سُلطة المحكمة في تغيير الوصف القانوني للواقعة التي دخلت في حوزتها مشروطة بالألّا يكون فيها خروج عن حدود ولايتها بإضافة أفعال جديدة، ويرجع ذلك إلى أنّ هذه السلطة إستثنائية لذا يجب ألاّ تتخذ المحكمة من سُلطتها هذه وسيلة لإضافة وقائع جديدة حتى لا تخرج المحكمة عن حدود الدعوى الجنائية الواجب التقيّد بها<sup>(5)</sup>.

2. مُراعاة قواعد الاختصاص النّوعي : إذا تبيّن لقاضي الجنح بأن الواقعة المطروحة أمامه على أساس أنها جنحة هي في الواقع تشكّل جناية، فإنه لا يجوز له القضاء بإعادة تكييفها إلى جناية و الحكم على المتهم بالعقوبة المقرّرة لها، و إنّما يجب عليه في مثل هذه الأحوال أن يقضي بعدم اختصاصه النوعي مع إحالة الملف إلى النيابة للتصرّف فيه على الوصف الجنائي<sup>(6)</sup>؛ و نفس الأمر بالنسبة لقاضي المخالفات الذي يرى أنّ الواقعة المُخطر بها تشكّل جنحة لا مخالفة؛ غير أنه إذا تبيّن لمحكمة الجنائيات أن الواقعة تشكّل في الحقيقة جنحة أو مخالفة، فإنها تقضي بإعادة تكييفها على هذا الأساس و تحكم بالعقوبة تجاه المتهم دون أن تكون مُخلّة بقواعد الاختصاص النوعي، و نفس الأمر بالنسبة لقاضي الجنح الذي يرى أن الواقعة تشكّل مخالفة. غير أنه إذا رُفعت الدعوى خطأ إلى محكمة الجنح بفعل وصفته النيابة في ورقة التكييف بالحضور بأنه جناية، لم يجز لهذه المحكمة أن تُغيّر هذا الوصف بوصفٍ آخر يجعل الفعل جنحة، لأنّ اختصاص المحكمة يتحدّد بالطلب المُقدّم لها، لذا يجب أن تحكم بعد اختصاصها، و أيضًا إذا رُفعت الدعوى خطأ إلى محكمة المخالفات عن فعل وصفته النيابة العامة في ورقة

<sup>1</sup> رءوف عبيد، المرجع السّابق، ص 244.

<sup>2</sup> لقد تمّ استحداث نظام مُستشار الإحالة في مصر و حلّ محلّ غرفة الاتهام، و ذلك بموجب المواد 1 و 2 و 3 من القانون رقم 107 لسنة 1962 المؤرّخ في 1962/06/11 المُعدّل لقانون الإجراءات الجنائية، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية عدد 136 المؤرّخة في 1962/06/17. فأصبح مُختصًا إلى جانب النيابة العامة بإحالة المخالفات و الجنح على المحكمة المُختصة، و بإحالة الجنائيات (وحده دون النيابة العامة) على محكمة الجنائيات (المواد 177 و 178 و 214 من ق إ ج المصري بعد التعديل)؛ غير أنه تمّ إلغاء نظام مُستشار الإحالة بموجب القانون رقم 170 لسنة 1981 المؤرّخ في 1981/11/04 المُعدّل لقانون الإجراءات الجنائية، المنشور في الجريدة الرسمية المصرية عدد 44 مُكرّر المؤرّخة في 1981/11/04، فأصبحت النيابة العامة إلى جانب قاضي التحقيق. المُنتدب من النيابة العامة أو وزير العدل. مختصًا بالإحالة على جهات الحكم المُختصة (المادتين 158 و 214 من ق إ ج المصري بعد التعديل).

<sup>3</sup> عوض محمد عوض، المرجع السّابق، ص 624.

<sup>4</sup> أنظر في تفصيل ذلك : حاتم عبد الرحمان الشحات، إعادة تكييف الوقائع إلى مساهمة و حقوق الدفاع، تطوّر القضاء الجنائي، بحث منشور باللغة الفرنسية في مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثاني، السنة الثلاثون، يونيو 2006، ص 11 إلى 52.

<sup>5</sup> محمود أحمد طه، المرجع السّابق، ص 180.

<sup>6</sup> أنظر: محمد أحمد علي المحاسنة، المرجع السّابق، ص 129 و ما بعدها، و أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع السّابق، ص 440 و 441.

التكليف بالحضور بأنه جنحة، لم يَجُزْ لهذه المحكمة أن تغيّر الوصف للفعل بجعله مخالفة، ولكن تحكم بعدم الاختصاص<sup>(1)</sup>.

3. إستخلاص عناصر التكيف الجديد من التحقيق الذي يُجرّيه القاضي في الجلسة : حتى يَصِحَّ الحُكم بتغيير وصف التهمة، لا بدّ أن يكون القاضي الجزائري قد استند في ممارسته لهذه السلطة إلى ما تمّ في جلسة المحاكمة من استجواباتٍ و مناقشاتٍ و مواجهاتٍ و مرافعاتٍ؛ و الأساس القانوني لهذا الشرط هو ذاته الأساس المُرتبط بتعديل التهمة، ألا وهو مبدأ شفويّة المرافعة و مبدأ الوجاهيّة؛ و هكذا فإنه لا يجوز للمحكمة أن تُسند للمتهم واقعة لا أساس لها في الأوراق التي اطّلع عليها الخصوم، كما إذا كانت النيابة العامة قد قدّمت للمحكمة أثناء حجز القضية للحكم أوراقا أو مستندات لم تُدرّجها المرافعة أو لم يَطَّلِع عليها المتهم<sup>(2)</sup>.

4. ألا يتضمّن تغيير التكيف تحويراً في الواقعة التي أُخطِر بها القاضي : و مقتضى ذلك أنه يجب على المحكمة عند إجرائها تغييراً في التكيف القانوني للفعل المُسند إلى المتهم أن لا يتضمّن ذلك تغييراً في نفس الوقائع المنسوبة للمتهم في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور، فإن المحكمة إذا لم تكن مُقيّدة بتكليف التهمة المُقدّمة لها، فإنها مُقيّدة بالوقائع المادية التي أُسندت للمتهم في ورقة الاتهام و التي اعتبرت مُكوّنة للتهمة، فلا يجوز لها أن تنظر في غيرها أو تضيف إليها شيئاً، و حينئذٍ في حالة تغيير التكيف يجب أن تكون الواقعة المادية الثابتة في التكيف الثاني هي بعينها الثابتة في التكيف الأوّل<sup>(3)</sup>.

5. ألا يتضمّن تغيير وصف التهمة إساءةً لمركز المتهم من قضاء الإستئناف : إنَّ للإستئناف أثرناشراً للدعوى العمومية، و مما يترتب على ذلك هو سلطة جهة الإستئناف في إعطاء الوصف الصّحيح للواقعة و إن اقتضى الأمر تغييراً في التكيف الذي رُفعت به الدعوى؛ غير أن هذه السلطة يردُّ عليها قيد هامٌّ يتعلّق في جوهره بحق المتهم في ألا يُضار باستئنافه، و ذلك عندما يكون الاستئناف قد تمّ رفعه من طرفه وحده، فإذا قرّر قضاء الاستئناف تغيير وصف التهمة فيجب ألا يُؤدّي ذلك التغيير إلى تعريض المتهم لعقوبة أشدّ بما يُسيء إليه، إذ القاعدة هي ألا يُضار طاعن بطعنه، و هو ما استقرّ عليه الفقه<sup>(4)</sup>، أمّا إذا كانت النيابة العامة مُستأنفة هي الأخرى، فإن قضاء المجلس يكونون عندئذٍ في جِلٍّ من التقيّد بقاعدة عدم الإساءة إلى مركز المتهم.

و من الأمثلة العمليّة عن سلطة القاضي الجزائري في تغيير وصف التهمة، إعادة تكيف الوقائع من : السرقة إلى خيانة الأمانة أو العكس، من السرقة إلى النصب أو العكس، من السرقة إلى إخفاء أشياء مُتحصّلة من سرقة أو العكس، من القتل العمد إلى الضرب العمدي المُفضي إلى الوفاة دون قصد إحداثها أو العكس، من جنحة التهديد بالإعتداء إلى مخالفة التعدي، من إخفاء أشياء مُتحصّلة من خيانة أمانة إلى خيانة الأمانة أو العكس، من الضرب العمدي إلى الفعل المخلّ بالحياة بالعنف أو العكس، من عدم تقديم المساعدة لشخص في حال خطر إلى القتل العمدي أو العكس، من الفعل المخلّ بالحياة إلى الفعل العلني المخلّ بالحياة، من إهانة موظف أثناء تأدية مهامه إلى السب أو العكس، من السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة إلى المُشاركة في السرقة أو في النصب أو في خيانة

<sup>1</sup>. أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع نفسه، ص 439.

<sup>2</sup>. أنظر: أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع نفسه، ص 449، و محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع السّابق، ص 249.

<sup>3</sup>. محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع نفسه، ص 249.

<sup>4</sup>. أنظر على سبيل المثال : سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2008، ص 836، و مزهر جعفر جعفر عبيد، شرح قانون الإجراءات الجنائية العُماني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان 2011، ص 365، و مأمون سلامة، المرجع السّابق، ص 462، و أحمد فتحي سرور، المرجع السّابق، ص 1325، و أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع السّابق، ص 454، و محمد أحمد علي المحاسنة، المرجع السّابق، ص 143، و محمد زكي أبو عامر، المرجع السّابق، ص 1121.

الأمانة، من المشاركة في القتل العمد إلى القتل العمد، من الشروع في القتل بالتسميم إلى إعطاء مواد ضارة بالصحة، من إبعاد قاصر لم يُكمل 18 سنة إلى تحريض قاصر لم يُكمل 18 سنة على الفسق، من السرقة إلى اختلاس أموال عمومية أو العكس، من اختلاس أموال عمومية إلى الإهمال الواضح المؤدي إلى سرقة أو ضياع أموال عمومية.

### المطلب الثاني: الجوانب العملية لسُلطة إعادة التكييف المتعلقة بحقوق الدفاع

إنّ من مقتضيات المحاكمة العادلة أن يتمّ تنبيه المتهم بكلّ تعديلٍ في التهمة أو تغييرٍ في وصفها، وذلك حتى لا يُفاجأ عند النطق بالحكم عليه بتكييفٍ آخر غير ذلك الذي رُفعت به الدعوى العمومية ضدّه (و الذي ترافع دفاعه على أساسه)، وحتى تتسنى له الفرصة لتحضير دفاعه على أساس التكييف الجديد المُحتمل للوقائع؛ وكلّ مخالفةٍ لذلك يؤديّ دون شكٍّ إلى إهدار حق الدفاع المكفول للمتهم بموجب الدستور والمواثيق الدولية والإقليمية المُتعلّقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر؛ غير أنّ واجب القاضي الجزائري في تنبيه المتهم بالتكييف الجديد للوقائع ليس على إطلاقه، فهناك أحوالٌ يكون فيها القاضي مُلزماً بهذا التنبيه، وأحوالٌ أخرى يكون فيها في حلٍّ من هذا الواجب (الفرع الأوّل)؛ كما أنّ لهذا التنبيه أحكامٌ تتعلق بشكله و وقته و آثار الإخلال به (الفرع الثاني).

### الفرع الأوّل : واجب التنبيه إلى التكييف القانوني الجديد للواقعة

سوف أتعرّض أولاً إلى الأحوال التي يجب فيها على القاضي الجزائري أن يُنبّه المتهم إلى إعادة التكييف المُحتمل للوقائع، ثمّ أعرج بعد ذلك على الأحوال التي لا يكون فيها ذلك التنبيه وجوبياً.

أولاً. أحوالٌ وجوب تنبيه المتهم إلى التكييف القانوني الجديد للوقائع : إذا كان القاضي الجزائري مُلزماً قانوناً بإعلام المتهم بالتهمة المنسوبة إليه قبل البدء في استجوابه و مناقشة الأدلة، فإن ذلك يقتضي بالتبعيّة أن يبقى هذا الالتزام قائماً في الأحوال التي يُقرّر فيها القاضي إعادة تكييف الوقائع حتى يكون المتهم على بينةٍ من أمره.

ففي جميع الفروض التي تباشر فيها المحكمة سُلطتها في تغيير الوصف القانوني للواقعة أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المُشدّدة أو بتصحيح الخطأ المادي و تدارك السهو، فإنه يجب عليها أن تكفل للمتهم حقه في الدفاع، و من ثمة يتعيّن عليها تنبيهه و مُرافعته إن وُجد إلى هذا التغيير و أن تمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناءً على الوصف أو التعديل الجديد، و هذه القاعدة هي تطبيقٌ للمبدأ السّابق تقريره، و القاضي بوجوب إعلام المتهم بالتهمة المُسندة إليه في أمر الإحالة أو ورقة التكلّف بالحضور حتى يتمكّن من إعداد دفاعه على الاتهام المُوجّه إليه<sup>(1)</sup>؛ فإذا أقرّت المحكمة تغييراً أو تعديلاً في التهمة المنسوبة للمتهم دون أن تنبّه إلى ذلك فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع، ممّا يترتب عليه بطلان ما تمّ من إجراءاتٍ و ما ترتب عليه من حكمٍ في الدعوى بناءً على التعديل أو التغيير الجديد، ذلك أن حق المحكمة في التعديل يُقابله واجب تنبيه المتهم<sup>(2)</sup>.

و قد استقرّ الرأْي في أوساط الفقه و دوائر القضاء على أن تنبيه المتهم إلى تغيير أو تعديل التكييف القانوني للتهمة المنسوبة إليه يكون وجوبياً على القاضي الجزائري في الأحوال الآتية :

الحالة الأولى . تعديل التهمة بإضافة ظرفٍ أو عنصرٍ جديدٍ : سواء أكانت نتيجة هذا التعديل هي تخفيفٌ في التكييف أم تشديدٌ له فإن المحكمة مُلزّمة بلفت نظر المتهم إلى ذلك، كإعادة التكييف من جنائية شروع في قتل إلى

<sup>1</sup> . مأمون سلامة، المرجع السّابق، ص 160.

<sup>2</sup> . محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع السّابق، ص 351.

جنحة الإصابة الخطأ إذ ينطوي ذلك على إضافة عنصر جديد يتمثل في حصول الإصابة، أو إعادة التكييف من قتل عمد إلى قتل خطأ لأنه يتضمّن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في قرار الإحالة ويتميّز عن ركن العمد الذي أُقيمت على أساسه الدعوى الجنائية، وكذلك تعديل التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب مُفضي إلى عاهة مُستديمة<sup>(1)</sup>، وكذلك مثل تعديل التهمة من قتل عمد إلى قتل عمد مع سبق الاصرار أو التردد، أو تعديلها من السرقة إلى السرقة مع ظرف العود.

**الحالة الثانية . تغيير وصف التهمة :** كأن يرى القاضي الجزائري بأن التكييف القانوني الصّحيح للواقعة المُخطّرها هو جنحة خيانة الأمانة بدلاً من جنحة السرقة، أو أنه الشروع في النصب بدلاً من النصب، أو أنه جنحة استغلال النفوذ بدل جنحة الرشوة؛ ذلك أن الانتقال من تكييف قانوني إلى آخر لم تُرفع به الدعوى يستلزم إحاطة المتهم علمًا بذلك، والحكمة المُتوخّاة هي أن التكييف هو العُنوان (القانوني) للواقعة التي يُحاكم من أجلها المتهم، فحقّ له أن يُحاط علمًا بذلك العُنوان.

**الحالة الثالثة . إضافة نصوص قانونية جديدة من شأنها الإساءة إلى مركز المتهم :** ومثال ذلك أن يكون المتهم مُتابع على أساس مخالفة التواجد في حالة سُكّر سافرٍ بمكانٍ عُموميّ طبقاً للمادة الأولى من الأمر رقم 26/75 المُتعلّق بقمع السُكّر العمومي وحماية القصر من الكحول، وعقوبتها هي الغرامة من 40 إلى 80 دج، فيتبيّن لقاضي المخالفات أن المتهم سبق وأن حُكم عليه من أجل نفس هذه الجريمة مرّتين، فيُقرّر أن يُعاقبه على أساس المادة الثالثة من نفس الأمر وعقوبتها هي الحبس من شهر إلى ستة أشهر ليكون مأل حُكمه هو عدم الاختصاص النوعي باعتبار الواقعة تشكّل جنحة؛ فيُلزّم القاضي إذا بتنبية المتهم بالإضافة المُحتملة للمادة الثالثة.

ثانياً . أحوال عدم وجوب تنبيه المتهم إلى التكييف القانوني الجديد للوقائع : يكون القاضي غير ملزم بتنبيه المتهم بأنه سيُعيد تكييف الواقعة وذلك في الأحوال الآتية :

**الحالة الأولى . تعديل التهمة باستبعاد بعض العناصر أو الظروف :** إذا نزل القاضي إلى التكييف الأخف دون إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى، فإن ذلك لا يستتبعه ضرورة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل<sup>(2)</sup>؛ ومن أمثلة ذلك النزول بالواقعة من جنحة السرقة ليلاً إلى جنحة السرقة (غير المُقتزنة بأيّ ظرف)، ومن جنحة السب العلني إلى مخالفة السب غير العلني، ومن جنحة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه إلى جنحة السب، ومن جنحة التحطيم العمدي لملك الغير إلى مخالفة الإضرار عمداً بمنقولات الغير.

**الحالة الثانية . سبق مناقشة التكييف الجديد والترافع على أساسه من قبل دفاع المتهم :** إذا ثبت أن المتهم قد علم . من غير طريق التنبيه . بالتعديل أو التغيير الذي سوف تُدخله المحكمة على التهمة فاستطاع أن يُقيم خطة دفاعه على أساس هذا التعديل أو التغيير، فإن عمل المحكمة لا يناله بطلان، إذ لم يمسّ حقّ الدفاع، ذلك أن الواقعة بعد تعديلها أو تغيير وصفها كانت مطروحة ودارت عليها مرافعة الدفاع<sup>(3)</sup>، فتغيير الوصف المُنصبّ على الوقائع التي كانت محللاً للمرافعة وتناولها المتهم في دفاعه بالوصف الذي تبنته المحكمة بعد ذلك دون تنبيه المتهم لا يُعدّ إخلالاً بحقّ الدفاع<sup>(4)</sup>، ولا يقوم مقام هذا التنبيه ما تطلبه النيابة العامة في مرافعتها من تغيير أو

<sup>1</sup> محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع نفسه، ص 351 و 352.

<sup>2</sup> محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع السابق، ص 358.

<sup>3</sup> أحمد حسين حسين الجداوي، المرجع السابق، ص 730.

<sup>4</sup> مأمون سلامة، المرجع السابق، ص 164، وانظر كذلك: أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 1107.

تعديل في وصف التهمة، إلا إذا ترفع المتهم على أساس طلبات النيابة العامة، ففي هذه الحالة تتحقق الغاية من التنبيه له مما يُغني عن اتخاذه بصورة شكلية<sup>(1)</sup>.

الحالة الثالثة. كون التكييف الجديد مُستغرفاً للتكييف الذي حُرِّكت به الدعوى : لا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التكييف القانوني الجديد ما دام مُتضمنًا في التكييف المرفوعة به الدعوى والذي لا يترتب عليه تسويء مركز المتهم، كاستبعاد نية القتل وظرف سبق الإصرار<sup>(2)</sup>.

الحالة الرابعة. إصلاح الأخطاء المادية في نصوص المتابعة أو عبارات الاتهام : للمحكمة أن تطبق مواد القانون التي تنصّ على العقاب المُتعلّق بالواقعة بغضّ النظر عن المادة التي طلبت النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية تطبيقها ( في حال رفع الدعوى من طرفه مباشرة )، ولا يكون للمتهم أن يعنى على المحكمة أنها لم تلتفت إلى هذا التصحيح، ما دام أن تكييف التهمة هو بذاته التكييف الذي رُفعت به الدعوى عليه، ولم تُسند إليه المحكمة وقائع جديدة<sup>(3)</sup>. وعلى صعيد آخر فإن المحكمة في جِلِّ من الالتزام بتنبيه المتهم إذا كان ما فعلته لا يعدو أن يكون إصلاحًا لخطأ ماديٍّ أو تداركٍ لسهوّ في عبارة الاتهام واردة في أمر الإحالة أو ورقة التكييف بالحضور شريطة ألا يكون من شأن ذلك الخطأ إبطال الأمر أو الورقة المذكورين أو تعديل التهمة المسندة للمتهم<sup>(4)</sup>.

#### الفرع الثاني : أحكام التنبيه إلى التكييف القانوني الجديد للواقعة

إنّ التنبيه للتكييف الجديد لا يكون دائمًا صريحًا، وإنما قد يكون في شكلٍ ضمنيٍّ، كما أنّ له أحكامًا تتعلّق بوقت حصوله، وأخرى تتعلّق بأثر الإخلال به على حقوق الدفاع، وذلك على النحو التالي :

أولاً. شكل التنبيه بالتكييف القانوني الجديد : إن هذا التنبيه قد يكون صريحًا أو ضمنيًّا.

1. التنبيه الصريح : وذلك بأن تلفت المحكمة نظر المتهم أو دفاعه صراحةً بأنها سوف تُعدّل التهمة أو تُغيّر الوصف القانوني لها وتطلب منه الدفاع على أساس التعديل أو الوصف الجديد<sup>(5)</sup>؛ وفي هذه الحال فإن المتهم له إمكانية التماس تأجيل القضية إلى جلسة لاحقة من أجل تحضير دفاعه، غير أنه إن لم يفعل ذلك ولم تأمر المحكمة بتأجيل القضية من تلقاء نفسها، فإنه لم يحقّ له أن يدفع بعد ذلك بانتهاك حقه في الدفاع<sup>(6)</sup>.

2. التنبيه الضمني : لا يلزم أن يكون التنبيه صريحًا، بل يكفي أن يكون ضمنيًّا أو باتخاذ إجراء ينمُّ عنه في مواجهة الدفاع<sup>(7)</sup> وينصرف إليه مدلوله، ويُمكن أن ينتج هذا التنبيه من دعوة القاضي أو من طلبات النيابة العامة أو من مذكرات المدعي المدني<sup>(8)</sup>، ومن أمثلة ذلك أن يُلفت القاضي نظر المتهم المتابع بالسرقة بأنه توصل إلى استلام المال محلّ الاختلاس بواسطة عقد من عقود الأمانة الستة الواردة في نصّ المادة 376 من قانون العقوبات، أو يُنبّهه إلى أن الضرب المتابع بسببه نتج عنه عجزًا تجاوز الخمسة عشر يومًا أو أن ينبّه المتهم بالمشاركة في النصب إلى أن السلوك المنسوب إليه قد يكون في حقيقته مُساهمة مباشرة في الجريمة لا مُجرّد اشتراك فيها.

<sup>1</sup>. أحمد فتحي سرور، المرجع نفسه، ص 1107.

<sup>2</sup>. أحمد فتحي سرور، المرجع نفسه، ص 1103.

<sup>3</sup>. محمود عبد ربه محمد القبلاوي، المرجع السابق، ص 364.

<sup>4</sup>. حاتم بكار، المرجع السابق، ص 276.

<sup>5</sup>. مأمون سلامة، المرجع السابق، ص 165.

<sup>6</sup> - Eudoxie Gallardo-Gongryp, La qualification pénale des faits, Presse universitaire d'Aix-Marseille, 2013 Aix-En-Provence, p 183.

<sup>7</sup>. محمد زكي أبو عامر، المرجع السابق، ص 824.

<sup>8</sup>. محمد علي سويلم، المرجع السابق، ص 215.



ثانياً . وقت التنبيه : حتى يُنتج التنبيه أثره في مواجهة المتهم فلا بدّ أن يحصل قبل قفل باب المرافعة، سواء قبل البدء في مُرافعات الخصوم من طرف مدنيّ ونيابة عامّة و متهم أو حتى في أثنائها خاصّة إذا بيّنت مُرافعة أحد الأطراف التكييف القانوني السليم للواقعة؛ و ما ينبغي على القاضي الجزائي مُراعاته في جميع الأحوال هو أن يُمكن كلّ من دفاع المتهم و الطرف المدني و النيابة العامة من إبداء الدفوعات و المرافعات للأزمة حول التكييف القانوني الجديد المُحتمل، و ذلك يدخل دون شكّ في مُتطلّبات المحاكمة العادلة؛ أمّا إذا خُتّمت المحاكمة و أرادت المحكمة تغيير التكييف أو تعديل التهمة، فيتعيّن عليها فتح باب المرافعة من جديد و إعلام المتهم بالتهمة في وصفها الجديد و منحه أجلاً لتحضير دفاعه على التهمة المُعدّلة لأن التهمة في هذا الوصف قد تكون غير متكاملة الأركان و من ثمّ وجب أن يُمكن المتهم من حقّ الدفاع حول التهمة بوصفها الجديد<sup>(1)</sup>.

ثالثاً . آثارُ إخلال القاضي الجزائي بواجب التنبيه بالتكييف القانوني الجديد المُحتمل : إذا تقاعس القاضي عن هذا الواجب في الأحوال التي يكون فيها التنبيه و جوبياً، فإن ذلك التقاعس ينتج عنه دون شكّ إهدارٌ لحقوق المتهم المُرتبطة بالدفاع، إذ من شأن ذلك أن يفوّت على هذا الأخير أحد أهم حقوقه ألا و هو الحقّ في أن يُحاكم عن تهمة تمّ إعلامه بها مُسبقاً، فضلاً عن تفويت فرصة تحضير دفاعه على أساس التكييف الجديد المُحتمل؛ و طالماً أنّ الأمر يتعلّق بحقوق الدفاع، فإن الجزاء الإجرائي الذي يجد له محلاً في مثل هذه الأحوال يتمثّل في بطلان الحكم الجزائي الصّادر في الدعوى العمومية و المدنية (إن وُجدت)، باعتبار أن الأمر يتعلّق بخرق قاعدةٍ جوهريةٍ مُرتبطة بحقوق الدفاع و ضمانات المحاكمة العادلة.

#### الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع يتبيّن لنا بأن هذه السلطة لا تتعارض إطلاقاً مع مبدأ تقيّد المحكمة بالحدّ العيني للدعوى العمومية، هذا المبدأ الذي يُخطر بموجبه على القاضي أن يعاقب المتهم عن وقائع غير تلك التي رُفعت بها الدعوى العمومية ضده، ذلك أن القاضي و إن كان مُقيّداً بالوقائع المُخطر بها (إنفاذاً للمبدأ السالف الذكر) فإنه ليس كذلك بالنسبة للتكييف الذي تُضفيه جهة المُتابعة على تلك الوقائع، إذ له الحق، بل و عليه واجب إعطاء الواقعة التي أخطرها تكييفها القانوني الصّحيح و السليم، و هو في ذلك في حلّ من التقيّد بتكييف جهة الاتهام، هذا التكييف الذي رأينا بأنه يتميز بكونه مؤقتاً و غير نهائيّ بطبيعته؛ كما خلّصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سلطة إعادة التكييف تتخذ من النّاحية العمليّة صورتين أساسيتين، هما : تعديل التهمة عن طريق إضافة أو إسقاط عناصر أو ظروف مُكوّنة لها أو مُقرّنة بها، و تغيير وصف التهمة، مع بيان أوجه الاختلاف بين كلّ من الصّورتين؛ هذا و قد تبين لنا أيضاً من خلال البحث في موضوع الدراسة أنّ سلطة القاضي الجزائي في إعادة تكييف الوقائع يُقابلها حقّ المتهم في إحاطته علماً بكلّ تعديل أو تغيير من شأنه أن يلحق بالتهمة التي يُحاكم بسببها، و قد حاولنا تحديد الأحوال التي يكون فيها تنبيه المتهم و دفاعه لإعادة التكييف المُحتمل واجباً على عاتق القاضي، و الأحوال التي يكون فيها هذا التنبيه جوازياً، مع بيان الآثار المُترتبة عن الإخلال بهذا الالتزام في حال وجوبه و لعلّ أهمها يتمثّل في البطلان الذي قد يطال الحكم الجزائي الذي لا يُراعي فيه القاضي قبل إصداره واجب تنبيه المتهم و دفاعه بشأن تعديل أو تغيير وصف التهمة؛ و في الختام، فإن الباحث يعتقد أن مُمارسة القاضي الجزائي لسلطة إعادة تكييف الوقائع بشكلٍ صحيحٍ من شأنه أن يُحقق في ذات الوقت مصلحتين : مصلحة المجتمع، حتى لا يُفلت الفاعل من العقاب لمجرّد أن نصّ المُتابعة لا

<sup>1</sup> . محمد أحمد علي المحاسنة، المرجع السّابق، ص 177.

- ينطبق مع الواقعة المتابع بسببها، و مصلحة المتهم، حتى لا يُهدر حقه في الدفاع بعدم تنبيهه إلى التكييف الجديد المُحتمل؛ و حتى تتحقق كلتا المصلحتين بفعالية في الواقع العملي فإن الباحث يقترح ما يلي :
1. أن يلعب الفقه في الجزائر دوره الأكاديمي في بيان القواعد التي تحكم هذه السُلطة، و ذلك في سبيل تسهيل المهمة سواء على القاضي الفاصل في الدعوى العمومية أو على المحامي الذي يتولى الدفاع عن المتهم.
  2. أن يُساهم المحامي الذي يتولى الدفاع عن المتهم إثارة أوجه مُخالفة القواعد التي تحكم إعادة تكييف الوقائع، خاصّة ما تعلق منها بواجب تنبيه المتهم و دفاعه بذلك مُسبقاً؛ إذ من شأن إثارة هذه الأوجه أن يُلفت نظر جهات الإستئناف أو النقض (المحكمة العليا)، فيدفعها إلى الدّلّو بدلوها و قول كلمتها في ذلك، و هو ما من شأنه أن يُثري الاجتهاد القضائي في هذا المجال و أن يخلق مبادئ قضائية مُستقرّة تحكم المسألة و تكون مرجعاً سواء للقاضي أو للمتهم أو لدفاعه.
  3. أن تلعب المحكمة العليا دورها، و ذلك من خلال فرض رقابتها على مدى احترام القواعد التي تحكم سُلطة القاضي في إعادة تكييف الوقائع باعتبار أن الأمر يتعلّق بمسألة قانونية تخضع لرقابتها.
  4. أن يتدخل المشرع بأن يُقنّن على الأقل أهم المبادئ التي تحكم سُلطة القاضي في إعادة تكييف الوقائع، مع تقرير الجزاءات الإجرائية المناسبة التي تترتب عن خرق تلك المبادئ، خاصة ما تعلق منها بحقوق الدفاع.

### قائمة المراجع :

#### أولاً. باللغة العربية :

1. أحمد حسين حسين الجداوي، سُلطة المحكمة في تعديل و تغيير التهمة الجنائية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2010 .
2. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، القاهرة 2012 .
3. جيلالي بغداداي، الإجتهد القضائي في المواد الجزائية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2002 .
4. حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، دون سنة الطبع.
5. حاتم عبد الرحمان الشحات، إعادة تكييف الوقائع إلى مساهمة و حقوق الدفاع، تطوّر القضاء الجنائي، بحث منشور باللغة الفرنسية في مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثاني، السنة الثلاثون، يونيو 2006.
6. حسن الجوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الثانية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان 1997 .
7. رءوف عبّيد، المُشكلات العمليّة الهامّة في الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة 1980 .
8. سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2008 .
9. عبد المنعم حسني، الموسوعة الماسية للقواعد القانونية التي قرّرتها محكمة النقض المصرية، الجزء العاشر، مركز حسني للدراسات و الاستشارات القانونية و المحاماة، مصر، دون سنة الطبع.
10. عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة الطبع.
11. مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة الطبع.

- 12 . محمد أحمد علي المحاسنة، سلطة المحكمة الجزائية في بحث التكيف القانوني للتهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان 2013 .
- 13 . محمد زكي أبو عامر، الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2010 .
- 14 . محمد علي سويلم، تكيف الواقعة الإجرامية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 2010 .
- 15 . محمود أحمد طه، مبدأ تقيّد المحكمة بحدود الدعوى الجنائية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية 2003 .
- 16 . محمود عبد ربه محمد القبلاوي، التكيف في المواد الجنائية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2003 .
- 17 . مزهر جعفر عبيد، شرح قانون الإجراءات الجزائية العُماني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان 2011 .

ثانياً . باللغة الفرنسية :

- 1 - Bernard Perreau, De la qualification en matière criminelle, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris 1926.
- 2 - Christian Guéry et Bruno Lavielle, Le guide des audiences correctionnelles, Deuxième édition, Dalloz, Paris 2017.
- 3 - Eudoxie Gallardo-Gonggryp, La qualification pénale des faits, Presse universitaire d'Aix-Marseille, Aix- En-Provence 2013.
- 4 – Frédéric Desportes et Laurence Lazerges-cousquer, Traité de procédure pénale, troisième édition, ECONOMICA, Paris, 2013.
- 5 - René Garraud, Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, tome 2, Librairie de Recueil Sirey, Paris 1932.
- 6 - Serge Guinchard et Jaques Buisson, Procédure pénale, 10 ème édition, Lexis Nexis, Paris 2014.
- 7 - Juris-classeur de procédure pénale, tome 3, Lexis Nexis, Paris, 2004.